سلم عنها عظيم في الدين وقال غيرهم المحقق به الذي يجب الاعتراف به التكفير
في هذا التأويل فإن استباحة دماء المصلين الموحدين خطر والخطأ في ترك
ألف كافر أهون من الخطأ في سفك محجم دم مسلم واحد وقد قال عليه السلام
فإذا قالوها يعني الشهادة فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم
على الله تعالى فالعصمة مقطوع بها مع الشهادة ولا ترتفع وبسبة
خلافها إلا بقاطع شرعي ولا نص عليه والمفاظ الأحاديث الواردة
في الباب معروضة للتأويل فما جاء منها في القدرية بكفر القدرية وقوله لا
سيما لهم في الإسلام وتسميته إياهم مجوس هذه الأمة بالشرك وإطلاق اللعنة عليهم
وكذلك في الخوارج وغيرهم من أهل الأهواء فقد يحتج بها لم يقول بالتكفير
ويجيب الآخر عنها بأنها قد ورد مثلها عن الإباضية في الحديث في غير الـ
الكفرة على طريق التغليظ وكفر دون كفر وشرك دون شرك ونفاق دون نفاق
مثله في الوالد وعقوق الوالدين والزوج وغير معصيته وإذا كان محتملا
للأمرين فلا يقطع على أحدهما إلا بدليل قاطع وقوله في الخوارج هم شر
البرية وهذه صفة الكفار وقال عليه السلام هم شر قتلى تحت أديم السماء
طوبى لمن قتلهم ولم يقتلوه وقال وإذا وجدتموهم فاقتلوهم فتل عاد
وظاهر هذا الكفر لأشباههم بعاد فيحتج به من يرى تكفيرهم فيقول له
الآخر إنما ذلك لتعليم الحجة عليهم وتفهيم عليهم بدليل قوله
نقتلهم يقتلون أهل الإسلام فقتلهم هنا حد الكفر وذكر عاد تشبيه القتل
وعلل للاستئصال وليس هو كل حكم بقتل لحكم الكفر وبعارضه بقول خالد
في الحديث دعني أضرب عنقه يا رسول الله فقال لعله يصلي فإذا احتجوا
بقوله عليه السلام يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم فأخبر أن الإيمان لم
يدخل في قلوبهم وكذلك قوله يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية
ثم لا يعودون إليه حتى يعود السهم إلى فوقه وبقوله لئن أدركتهم لأقتلنهم

ولا قاطع

والدم يدل على أنه لا يتعلق من الإسلام بشيء أجابه الآخرون أن معنى لا يجا
وز
تراقيهم لا يفقهون معانيه بقلوبهم ولا تشرح لها صدورهم ولا تقبل به
جوارحهم وغاية فهومهم بقوله ويتمارى في الفوق وبهذا يقتضي الشكاك في
حال وأن احتجوا بقول أبي سعيد الذري في هذا الحديث سمعت رسول الله عليه
السلام يقول يخرج في هذه الأمة ولم يقل من هذه الأمة وتحرير أبي سعيد في
الدعث الرواية وإتقانه بالحفظ أجابهم الآخرون بأن الصيانة في
تقتضي صحتها نفي تجاوز بكون نوع من غير الأمة بخلاف لفظة من التي هي للتبعيض
وكونهم من الأمة مجاز فقد ذكر أبو ذر وعلي وأبا أمامة وغيرهم في هذا
يخرج من أمتي ويكون من أمتي وصرف المعاني مشترك فلا تعويل على أحدهم
من الأمة بقي ولا على إدخالهم بحرف الجر كما في حديث أبي سعيد عند أبي داود وغيره
التشبيه الذي بنى عليه ويدل مما يدل عليه على صحة فقه الصحابة وتحقيقهم للمعاني
واستنباطهم للألفاظ وتحريرهم لها وتوقيهم في الرواية هذه للمذهب
المؤمنة للأمة السنة ولغيرهم من الفرق فيها مقالات كثيرة مضطربة سخيفة
أقربها قول بعضهم وتحقيق شيب أن الكفر بالله والجهل به لا يكون أبدا غير ذلك
وقال أبو الهذيل إذا كان تأويل أن كان تأويله تشبيها لله بخلقه وتجويزا
له فعلى وتكذيبا لخبره فهو كافر وكل من أثبت شيئا قديما لا يقال لله فهو
كافر وقال بعض المتكلمين إذا كان ممن عرف الأصول وبنى عليه وكان فيما
يوم أو صاف الله فهو كافر وإن لم يكن من هذا الباب فناسق الآن يكون
ممن لم يعرف الأصل فهو مخطئ غير كافر وذهب عبيد الله بن الحسن العنبري إلى
نصويب أقوال المجتهدين في أصول الدين فيما كان عرضة للتأويل وقال
إذا لا فرق الأمة إذا اجتهد سواء على أن المخالف في أصول الدين ناج وأبو
الهذيل فيما أظن غاير بين ما فرق وإنما الخلاف في تكفيره وقد حكى القاضي أبو بكر الباقلا
ني عن عبيد الله بن الحسن أنه لا يلزم الاسم لعدم ورود الاسم له قال وحكى قوم عنهما أنهما قالا ذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)